



لا يستطيع الإنسان الانفكاك عن دوائر انتماهه التي تمنحه هويته أو هوياته، فكل منا ابن – أو ابنة – عائلته وقريته ومدينته وبلده ودينه و梦ذهبه وعرقه وأمته، وله أفكاره وآراؤه حول الكون والإنسان والحياة، إلى غيرها من السمات الرئيسة التي تصنع للإنسان دوائر انتماء متوازية أحياناً ومتداخلة في أحياناً أخرى تصوغ له هويته أو هوياته. لا شك أن هذه الهوية مهمة ومحورية في حياة الإنسان، إذ هي بمثابة البوصلة التي تسيره في فجاجها، والنور الذي يهديه في سبلها، والضابط الذي يحميه من الزلل في دروبها الوعرة.

يشعر الإنسان براحة نفسية عميقه كلما كان متناغماً في أفكاره وأعماله وموافقه مع هذه الهوية، وإلا أصبح "شخصية ممزقة" – على نسق الدولة الممزقة بتعبير هانتنفتون – تشدها الهوية إلى جهة الواقع إلى جهة أخرى.

ثمة معركة واحدة فتحت تتمحور حول الهوية يمكن اعتبارها واجبة أو ربما مقدسة، وهي معركة الحفاظ على الهوية في مواجهة محاولات طمسها وإلغائها، مثل صمود الجزائر في وجه خطة "الفرنسة"، ونضال فلسطيني الأرضي المحتلة عام 1948 ضد محاولات تهويدهم ومسخ هويتهم، وجهود مسلمي الغرب لحفظ هويتهم من الذوبان الكامل في المجتمعات الأمريكية والأوروبية مثلاً.

بيد أن الكثير من "معارك الهوية" تُفرض علينا فرضاً بشكل مفتعل ولا طائل من ورائها ولا فائدة، بل لعل أثراها الأكبر هو أنها تشغب على المعركة الرئيسة والأهداف الأساسية لأي مواجهة وفق ثلاثة الزمان والمكان والظرف.

هذه المعارك ليست للحفاظ على الهوية، بل على العكس تماماً، هي معارك وهمية توحى بحماية الهويات رغم أنها غير مهددة، وتبدل الاصطفافات الحقيقية في أي معركة، كما أنها معارك لا نهاية لها وبالتالي فلا يمكن الانتصار فيها إذ أن هدف أي معركة هوية هو الإفناء الكامل للطرف "الآخر" وهو أمر غير ممكن وفق كل التجارب التاريخية.

في الثورة المصرية وبعد تنحي مبارك الشكلي، وحين كان يجب أن يتم التركيز على المسار الثوري ومحاصرة النظام السابق ورجاله وتنبيه الخطوات الديمقراطية وحماية مخرجاتها ومنجزاتها، افتعلت معارك "حفظ الشريعة" في الدستور وكانتها كانت مهددة أو لأن المهم هو النص الدستوري لا التطبيق الفعلي، وحين كان واجب الوقت هو الحفاظ على الصف

الثوري متماسكاً في وجه الثورة المضادة (ما سمي تجاوزاً في حينها "الفلول") وقع الخلاف الإسلامي – العلماني على شكل الدولة المستقبلي، الذي لم ير النور بطبيعة الحال بعد أن فرقت المعارك الجانبية الصفي وأشغلت الجميع عن المعركة الأساسية.

في سوريا، ثار الشعب في وجه نظام فاسد وظالم وباطش، وقدمت الثورة السورية في أشهرها الأولى صورة ناصعة للتوحد الشعب خلف مطالب إصلاح/إسقاط النظام، قبل أن تُفعل الاصطفافات على أساس هوبياتية فكانت النتيجة أن قاتل "الثوار" بعضهم البعض في أحيان كثيرة أكثر مما قاتلوا – أو قاتل بعضهم على الأقل – النظام.

لقد فرق التموضع على أساس أيديولوجية وهوبياتية الصف الثوري مرة أخرى وخدم الأجندة الخارجية المتصارعة والمتنافسة والمتعاونة أكثر مما خدم الشعب السوري نفسه، وساهم ضمن عوامل عدة في استدامة القتال واستعصاء الحل وفوضى المشهد كما نراها اليوم.

وفي المنطقة بشكل عام، يتم الحشد لصراعات سياسية على أساس مذهبية وطائفية لأنها تقييد في تكثير الجنود على طرفي المعادلة، ويتم التغاضي في سبيل ذلك عن الاصطفافات غير المذهبية في كلا الجبهتين (السنة والأقليات غير المسيحية إلى جانب الأسد، وتعاون على عبد الله صالح مع الحوثيين، والتدخل الروسي المباشر مثلاً) لأنها لا تخدم سردية "الطائفية" ولا تقييد "المعركة المقدسة" التي تضمن الولاء التام وغياب أي صوت للعقل أو النقد أو المتابعة أو التصويب.

يفعل الطرفان ذلك وهم غير مدرkin – ربما – لمالات النزاعات الصفرية على أساس طائفية ومذهبية وعرقية وما قدمه لنا التاريخ من دروس ذات عزة في هذا الإطار سيما في المثال الأوروبي في حرب المئة عام والثمانين عاماً.

يبد أن هذا الاصطفاف الهوياتي ليس مقتصرًا على المعارك الساخنة أو بلاد الثورات العربية، بل يعاني كل مجتمع أو بلد عربي من انقسامات داخلية على أساس هوبياتية وخصوصاً الدين والعرق والمذهب.

فمحضر فيها المسلمين والأقباط، ولبنان فيه السنة والشيعة، والأردن فيه الأردنيون والفلسطينيون، والمغرب العربي فيه العرب والأمازيغ، والعراق فيه السنة والشيعة والأكراد. الخ.

لا شك أن هذه الهويات الفرعية – إن جاز التعبير – تتغذى على ضعف الهوية الجامعية على مستوى الأمة والدولة والشعب وعلى تفاقم الأزمات التي تفقد هذه الأطياف الشعور بالأمن وعلى ضعف الإدارات المركزية للدول، فيصبح اللجوء لهذه الهويات والتمترس خلفها بمثابة الجدار الذي تخبي خلفه وفي حماه هذه الأطياف. بهذا المعنى، يصبح الاصطفاف الهوياتي تعبيراً عن أزمة أكثر من كونه حلًا ناجعاً للمشكلات، في حين يمكن الحل في شعور الجميع بالمساواة في الأمان والدخل والفرص والحماية في ظل المواطنة الكاملة.

ومن بيدهي القول إن الأنظمة الحاكمة ساهمت في تفعيل هذه الاصطفافات والانقسامات وتعزيزها وتضخيمها إلى أبعد الحدود لأنها أداة ناجعة في أيديها لحكم الشعوب وإخماد أي صوت للمعارضة فيها على مبدأ "فرق تسد" الشهير. الأخطر من ذلك أن هذه الاصطفافات والانقسامات تحولت إلى شبه قناعة راسخة وحقيقة مقبولة لدى المجتمعات نفسها أدت إلى نوع من الرقابة الذاتية، فأصبح هاجس الاقتتال الداخلي أو الحرب الأهلية حاضراً بقوة كعامل مثبط لأي حراك داخلي أو أمل بمستقبل مختلف، بحيث تنشأ معارضه داخلية تلقائية لأي مشروع تغييري بسبب هذا التوجس، وتحول أي ظاهرة اجتماعية – سياسية بين الشعب والنظام إلى مواجهة داخلية بين مكونات الشعب المختلفة، في حين تسارع كتل واسعة من الأطياف المختلفة إلى تبرئة نفسها والمنتسبين إليها لنفس "الهوية" مما حصل أو "قد" يحصل، بما يغطي على الأسباب الحقيقة لأي

مشكلة ويعقد سبل الوصول إلى حلول ناجعة وناجزة.

لا ينفي هذا الكلام المظلومية الواقعة في المنطقة على أطیاف واسعة، ولا يدعو للتسامح مع القتل والظلم والبطش والطغيان، ولا يدعو لنظرة حالمه في مقاربة الأزمات التي يمر بها عالمنا العربي، لكنه يدعو فقط إلى وضع الأمور في نصابها الصحيح وسياقها السليم، والتعامل معها على هذا الأساس، فضلاً عن أنه يحاول استشراف إمكانية الخروج من هذه الوهدة الحضارية التي وقعن بها بعد أن تسكن فوهات البنادق، إن سكنت وهدأت.

إن قدر هذه المنطقة هو التنوع الديني والعرقي والمذهبي والسياسي والفكري، وهو الناموس الذي خلق الله سبحانه وتعالى الكون على أساسه وفق معنى "ولذلك خلقهم". ولطالما كان من المستحيل إفشاء أي طيف من أطیاف المجتمع -فضلاً عن لا أخلاقية هذا الطرح -فإن واجب الوقت هو صياغة العقود الاجتماعية التشاركية في كل مجتمع على حدة ثم في العالم العربي والمنطقة بشكل عام، بحيث يخرج هذا التنوع من مساحات الاقتتال وخدمة مصالح الخارج إلى مساحات التلاقي والثراء والعيش المشترك وصياغة المستقبل الواحد، وبدون ذلك سيكون من الصعوبة بمكان توقع إمكانية استقرار هذه المنطقة ونهضتها ولا رفعة هذه الأمة وعزتها.

[المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية](#)

المصادر: